

قال يا آدم هل أدُّلك على شجرة الخلدِ ومُلْكٍ لا يبلى ﴿﴾ ، فجملة : « قال يا آدم هل أدُّلك » : عطفُ بيانٍ على جملة : « فوسوسَ إليه الشيطان » . وقد منع النُّحاة عطفَ البيانِ في الجُمْل ، وجعلوه من باب البدل . وأثبتهُ علماء المعاني ، وهو الحقُّ . ومنه قوله تعالى أيضاً : ﴿ وَنُودُوا أَنْ تَتَّكُمُ الْجَنَّةُ ﴾ ، فجملة : « أن تتلكم الجنة » : عطف بيانٍ على جملة : « نودوا » .

٥ - المعطوف بالحرف

المعطوف بالحرف : هو تابعٌ يتوسط بينه وبين متبوعه حرفٌ من أحرف العطف ، نحو : « جاء عليٌّ وخالدٌ . أكرمتُ سعيداً ثم سليماناً » . ويُسمَى العطف بالحرف « عطفَ النَّسَقِ » أيضاً .
وفيه ثلاثة مباحث :

١ - أَحْرَفُ الْعَطْفِ

أحرفُ العطفِ تسعةٌ . وهي : « الواو والفاء وثُمَّ وحتى وأو وأم وبلٌ ولا ولكن » .

فالواو والفاء وثُمَّ وحتى : تُفيدُ مشاركةَ المعطوفِ للمعطوفِ عليه في الحكم والإعرابِ دائماً .

وأو ، وأم ، إن كانتا لغير الإضرابِ على المعطوفِ عليه إلى المعطوف ، فكذلك ، نحو : « خُذ القلمَ أو الورقة » ، ونحو : « أخالِدٌ جاء أم سعيدٌ؟ » . وإن كانتا للإضرابِ^(١) فلا تفيدانِ المشاركةَ بينهما في المعنى ، وإنما هما للتشريكِ في الإعرابِ فقط ، نحو : « لا يذهبُ سعيدٌ أو لا يذهبُ

(١) إن كانتا للإضرابِ كانتا بمعنى « بل » .

خالد»^(١)، ونحو: «أذهب سعيد؟! أم أذهب خالد؟»^(٢).

وبل: تفيذ الاضراب والعدول عن المعطوف عليه إلى المعطوف،
نحو: «جاء خالد، بل علي».

ولكن: تفيذ الاستدراك، نحو: «ما جاء القوم، لكن سعيد».

ولا: تفيذ مع العطف نفي الحكم عما قبلها وإثباته لما بعدها نحو:
«جاء علي لا خالد».

٢ - معاني أحرف العطف

١ - الواو: تكون للجمع بين المعطوف والمعطوف عليه في الحكم والإعراب جمعاً مطلقاً، فلا تفيذ ترتيباً ولا تعقيباً. فإذا قلت: «جاء علي وخالد»، فالمعنى أنهما أشتركا في حكم المجيء، سواء أكان علي قد جاء قبل خالد، أم بالعكس، أم جاء معاً، وسواء أكان هناك مهلة بين مجيئهما أم لم يكن.

٢ - الفاء: تكون للترتيب والتعقيب. فإذا قلت: «جاء علي فسعيد»، فالمعنى أن علياً جاء أولاً، وسعيداً جاء بعده بلا مهلة بين مجيئهما.

٣ - ثم: تكون للترتيب والتراخي. إذا قلت: «جاء علي ثم سعيد»، فالمعنى أن «علياً» جاء أولاً، وسعيداً جاء بعده، وكان بين مجيئهما مهلة.

٤ - حتى: العطف بها قليل. وشرط العطف بها أن يكون المعطوف اسماً ظاهراً، وأن يكون جزءاً من المعطوف عليه أو كالجزء منه، وأن يكون أشرف من المعطوف عليه أو أخس منه، وأن يكون مفرداً لا جملة، نحو:

(١) أي: بل لا يذهب خالد.

(٢) أي: بل أذهب خالد.

«يموتُ الناسُ حتى الأنبياءُ . غلبكُ الناسُ حتى الصبيانُ . أعجبني عليٌّ حتى ثوبُهُ» .

وأعلمُ أنَّ «حتى» تكونُ أيضاً حرفَ جرٍّ ، كما تقدم . وتكونُ حرفَ ابتداءٍ ، فما بعدها جملةٌ مُستأنفةٌ ، كقولِ الشاعرِ :

فَمَا زَالَتْ أَلْقَتَلِي تَمُجُّ دِمَاءَهَا
بِدِجَلَةٍ^(١) ، حَتَّى مَاءِ دِجَلَةٍ أَشْكَلُ

٥ - أو: إن وقعت بعدَ الطَّلبِ ، فهي إمَّا للتَّخييرِ ، نحو: «تَزَوَّجْ هِنْدًا أو أختها» ، وإمَّا للإباحةِ ، نحو: «جالس العلماء أو الزُّهَّاد» . وإمَّا للاضرابِ ، نحو: «إذهبْ إلى دِمَشقَ ، أو دَعْ ذلكَ ، فلا تذهبِ اليومَ» ، أي : بَلْ دَعْ ذلكَ ، أمرتهُ بالذهابِ ، ثمَّ عدلتَ عن ذلكِ .

والفرقُ بين الإباحةِ والتَّخييرِ ، أن الإباحةَ يجوزُ فيها الجمعُ بين الشيئينِ ، فإذا قلتَ : «جالس العلماء أو الزُّهَّاد» ، جاز لك الجمعُ بين مجالسةِ الفريقينِ ، وجاز أن تجالسَ فريقاً دون فريقٍ . وأمَّا التَّخييرُ فلا يجوزُ فيه الجمعُ بينهما ، لأنَّ الجمعَ بين الأختينِ في عقدِ النكاحِ غيرُ جائزٍ .

وإن وقعت «أو» بعدَ كلامٍ خبريٍّ ، فهي إمَّا للشكِّ ، كقوله تعالى : ﴿ قالوا لبينا يوماً أو بعضَ يومٍ ﴾ ، وإمَّا للإبهامِ ، كقوله عزَّ وجل : ﴿ وإنا وإياكم لَعَلَى هُدًى أو في ضلالٍ مُبينٍ ﴾ . ومنه قول الشاعر :

نَحْنُ أَوْ أَنْتُمْ أَلَى أَلْفُوا أَلْحَقُّ
فَبُعْدًا لِمُبْطَلِينَ وَسُحْقًا

وإمَّا للتقسيمِ ، نحو: «الكلمةُ أسمٌ أو فعلٌ أو حرفٌ» ، وإمَّا للتفصيلِ

(١) دجلة ، بكسر الدال وفتحها : نهر بغداد .

بعد الإجمال ، نحو: « اختلفَ القومُ فيمن ذهب ، فقالوا : ذهب سعيدٌ أو خالدٌ أو عليٌّ » . ومنه قوله تعالى : ﴿ قالوا ساحرٌ أو مجنونٌ ﴾ أي : بعضهم قال : كذا ، وبعضهم قال : كذا . وإما للإضراب بمعنى « بل » ، كقوله تعالى : ﴿ وأرسلناه إلى مئة ألفٍ ، أو يزيدون ﴾ . أي : بل يزيدون ، ونحو: « ما جاء سعيد ، أو ما جاء خالدٌ » .

٦ - أم : على نوعين : مُتَّصِلَةٌ ومنقطعة .

فالمُتَّصِلَةُ : هي التي يكونُ ما بعدها مُتَّصِلاً بما قبلها ، ومشاركاً له في الحكم وهي التي تقعُ بعدَ همزة الاستفهام أو همزة التسوية ، فالأولُ كقولك : « أعلِيٌّ في الدار أم خالدٌ؟ » ، والثاني كقوله تعالى : ﴿ سواءٌ عليهم أأنذرتهم أم لم تُنذِرهم ﴾ . وإنما سُميت مُتَّصِلَةً لأنَّ ما قبلها وما بعدها لا يستغني بأحدهما عن الآخر .

و«أم» المنقطعةُ : هي التي تكون لقطع الكلام الأول واستئناف ما بعده . ومعناها الإضرابُ ، كقوله تعالى : ﴿ هل يستوي الأعمى والبصير؟ أم هل تستوي الظلمات والنور؟ أم جعلوا لله شركاء ﴾ . والمعنى : « بل جعلوا لله شركاء » ، قال الفراءُ : « يقولون : هل لك قِبَلنا حقٌّ؟ أم أنت رجلٌ ظالمٌ » يريدون : « بل أنت رجلٌ ظالمٌ » وتارة تُتَّصَمَنُ مع الإضراب استفهاماً إنكارياً ، كقوله تعالى : ﴿ أم له البناتُ ولكمُ البنون؟ ﴾ . ولو قَدَّرتُ «أم» في هذه الآية للإضراب المحض ، من غير تَضَمُّنٍ معنى الانكار ، لزم المُحَال .

٧ - بَل : تكنُ للإضراب والعُدول عن شيءٍ إلى آخر ، إن وقعت بعد كلام مُثَبِّتٍ ، خيراً كان أو أمراً ، وللاستدراك بمنزلة « لكن » ، إن وقعت بعد نفيٍ أو نهيٍ .

ولا يُعْطَفُ بها إلا بشرط أن يكون معطوفها مفرداً غير جملة .

وهي ، إن وقعت بعد الإيجاب أو الأمر ، كان معناها سلب الحكم عما قبلها ، حتى كأنه مسكوتٌ عنه ، وجعلهُ لِمَا بعدها ، نحو: « قام سليمٌ ، بل خالدٌ » ونحو: « لِيَقُمْ عليٌّ ، بل سعيدٌ ».

وإن وقعت بعد النفي أو النهي ، كان معناها إثبات النفي أو النهي لِمَا قبلها وجعلَ ضده لِمَا بعدها ، نحو: « ما قام سعيدٌ بل خليلٌ » ، ونحو: « لا يذهب سعيدٌ بل خليلٌ ».

فإن تلاها جملة لم تكن للعطف ، بل تكون حرفَ ابتداءٍ مُفيداً للإضراب الإبطلائي أو الإضراب الانتقالي^(١) . فالأولُ كقوله تعالى : ﴿ وقالوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا ، سُبْحَانَهُ ، بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ ﴾ ، أي : بل هم عبَادٌ ، وقوله : ﴿ أو يقولونَ بِهِ جِنَّةٌ ، بل جاءهم بالحق ﴾ . والثاني كقوله تعالى : ﴿ قد أفلح من تزكى ، وذكرَ اسمَ رَبِّهِ فَصَلَّى ، بل تُؤثرونَ الحياةَ الدُّنيا ﴾ ، وقوله : ﴿ ولدينا كتابٌ ينطقُ بالحق وهم لا يظلمون ، بل قلوبهم في غمرة ﴾ .

وقد تزايد قبلها «لا» ، بعد إثباتٍ أو نفيٍ ، فالأولُ كقول الشاعر:

وَجْهُكَ الْبَدْرُ ، لا ، بل الشَّمْسُ ، لو لم
يُقَضَّ لِلشَّمْسِ كَسْفَةٌ أو أفولُ

والثاني كقول الآخر :

وَمَا هَجَرْتُكَ ، لا ، بل زَادَنِي شَغْفًا
هَجْرٌ وَبُعْدُ تَرَاخٍ لا إلى أجلٍ

٨ - لكن : تكون للاستدراك ، بشرط أن يكون معطوفها مفرداً ، أي

(١) يراد بالإضراب الإبطلائي : العدول عن موضوع إلى موضوع ، مع إبطال حكم الموضوع الأول . ويراد بالإضراب الانتقالي : الانتقال من موضوع إلى آخر ، بلا إبطال الحكم الأول .

غير جملة ، وأن تكون مسبوقه بنفي أو نهى ، وأن لا تقترب بالواو ، نحو: « ما مررتُ برجلٍ صالحٍ ، لكنَّ صالحٍ » ، ونحو: « لا يَقْمُ خليلٌ ، لكنَّ سعيدٌ » . فإن وقعت بعدها جملة ، أو وقعت هي بعد الواو ، فهي حرفُ ابتداءٍ ، فالأول كقول الشاعر الأخطل :

إِنَّ أَبْنَ وَرَقَاءَ لَا تُخْشَى بِوَادِرُهُ
لَكِنْ وَقَائِعُهُ فِي الْحَرْبِ تُنْتَظَرُ

والثاني كقوله تعالى : ﴿ مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ ، وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ ﴾ ، أي : لكنَّ كان رسولَ الله . فرسول : منصوبٌ لأنه خبر « كان » المحذوفة ، وليس معطوفاً على « أبا » . وكذلك إن وقعت بعد الإيجاب ، فهي حرفُ ابتداءٍ أيضاً ، مثل : « قامَ خليلٌ ، لكنَّ عليٌّ » ، فعليُّ مبتدأ محذوفُ الخبر ، والتقديرُ « لكنَّ عليٌّ لم يَقْمِ » .

وهي بعدَ النفي والنهي مثلُ : « بَلْ » : معناها إثباتُ النفي أو النهي لما قبلها وجعلُ ضِدِّه لما بعدها .

٩ لا : تُفيدُ معَ النفي العطفَ . وهي تُفيدُ إثباتَ الحُكم لما قبلها ونفيهُ عمَّا بعدها . وشرطُ معطوفها أن يكون مفرداً ، أي غيرَ جملة ، وأن يكون بعدَ الإيجابِ أو الأمرِ ، نحو: « جاءَ سعيدٌ لا خالدٌ » ، ونحو: « خذِ الكتابَ لا القلمَ » .

وأثبتَ الكوفيونَ العطفَ بليس ، إن وقعت موقعَ « لا » ، نحو: « خذِ الكتابَ ليس القلمَ » . وعليه قولُ الشاعر :

أَيْنَ الْمَقْرُ؟ وَالْإِلَهُ الطَّالِبُ
وَالْأَشْرَمُ الْمَغْلُوبُ لَيْسَ الْغَالِبُ

(فليس هنا: حرفٍ عطف . والغالب معطوف على المغلوب . ولو كانت هنا فعلاً ناقصاً لنصب الغالب على أنه خبرٌ لها) .

٣ - أَحْكَامُ تَتَعَلَّقُ بِعَطْفِ النَّسَقِ

١ - يُعْطَفُ الظَّاهِرُ عَلَى الظَّاهِرِ، نحو: «جاءَ زُهَيْرٌ وَأَسَامَةُ» والمُضْمَرُ على المُضْمَرِ ؛ نحو: «أنا وأنتَ صديقان»، ونحو: «أكرمتهم وإياكم»، والمُضْمَرُ على الظَّاهِرِ، نحو: «جاءني عليٌّ وأنتَ»، ونحو: «أكرمتُ سليماً وإياك»، والظَّاهِرُ على المُضْمَرِ، نحو: «ما جاءني إلا أنتَ وعليّ» ونحو: «ما رأيتُ إلا إياك وعليّاً». غيرَ أنَّ الضميرَ المتَّصلَ المرفوعَ، والضميرَ المستترَ، لا يَحْسُنُ أن يُعْطَفَ عليهما إلا بعد توكيدهما بالضمير المنفصل، نحو: «جئتُ أنا وعليّ»، ومنه قوله تعالى: ﴿إِذْ هَبَّ أَنْتَ وَرَبُّكَ﴾ . ويجوزُ العطفُ عليهما أيضاً إذا كان بينهما فاصلٌ أي فاصلٍ، كقوله تعالى: ﴿يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ﴾، وقوله: ﴿مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا﴾، فقد عطفَ «مَنْ»، في الآية الأولى، على الواو في «يدخلونها»، لوجود الفاصل، وهو «ها»، التي هي ضميرُ المفعول به، وعطفَ «آباء»، في الآية الثانية، على «نا»، في «أشركنا»، لوجود الفاصل، وهو «لا»، وذلك جائز.

أما العطفُ على الضميرِ المجرورِ، فالحقُّ أنه جائزٌ^(١)، ومنه قوله تعالى: ﴿وَكَفَرُ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ . وقُرئَ في بعض القراءات السَّبْعِ : ﴿وَأَتَقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ﴾، بالجرِّ عطفاً على الهاء . والكثيرُ إعادةُ الجارِّ كقوله تعالى: ﴿فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ آتِيَا طَوْعاً أَوْ كَرْهاً﴾، ونحو: «أحسنْتَ إليك وإلى عليٍّ»، ونحو: «أكرمتُ غلامَكَ وغلامَ سعيدٍ» .

(١) منع الجمهور العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار . والحق أنه جائز، كما حققنا ذلك في مبحث «المفعول معه» .

٢ - يُعْطَفُ الْفَعْلُ عَلَى الْفِعْلِ ، بشرط أن يتحدا زماناً ، سواء اتحدا نوعاً ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ تَوَمَّنَا وَتَتَّقُوا يُؤْتِكُمْ أُجُورَكُمْ ﴾ ، أم اختلفا ، نحو : « إن تجيء أكرمتك وأعطتك ما تريد » .

٣ - يجوزُ حذفُ الواوِ والفاءِ مع معطوفهما إذا كان هناك دليلٌ ، كقوله تعالى : ﴿ أَنْ أَضْرِبَ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ ، فانبجست ﴾ ، أي : فضرَبَ فانبجست ، وقول الشاعر :

فَمَا كَانَ بَيْنَ الْخَيْرِ ، لَوْجَاءَ سَالِمًا
أَبُو حَجْرٍ ، إِلَّا لَيَالٍ قَلَائِلُ

أي : « بين الخير وبينني » .

٤ - تختصُّ « الواوُ » من بين سائر أخواتها بأنها تعطفُ اسماً على اسم لا يكتفي به الكلامُ ، نحو : « اختصم زيدٌ وعمرو . اشترك خالدٌ وبكرٌ . جلست بين سعيدٍ وسليمٍ » ، فإنَّ الاختصامَ والاشترَاكَ والبينيَّةَ من المعاني التي لا تقوم إلا باثنين فصاعداً . ولا يجوزُ أن تقعَ الفاءُ ولا غيرها من أحرف العطف في مثل هذا الموضع ، فلا يقالُ : « اختصم زيدٌ وعمرو . اشترك خالدٌ ثم بكرٌ . جلست بين سعيدٍ أو سليمٍ » .

٥ - كثيراً ما تقتضي الفاءُ مع العطف معنى السببية ، إن كان المعطوف بها جملةً ، كقوله تعالى : ﴿ فَوَكَرَهُ مُوسَى ، فَقَضَى عَلَيْهِ ﴾ .